

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين

الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب

بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة من خلال منحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وهيدة)

ووفق على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب

بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة من خلال منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة

وواحد وثلاثين مليون ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ١١ أغسطس سنة ٢٠٠٣ م) .

حسنى مبارك

القاهرة في ٣ يونيو ٢٠٠٣

صاحب السعادة

السيد / كازويوشى أورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :
 «أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ أغسطس ٢٠٠٢ ، بين حكومة اليابان
 وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتنفيذ مشروع تحسين
 نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة (والمشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .
 كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرأً بين ممثلى الحكومتين
 بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون
 بين البلدين ، وأن أقتراح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة الإضافية فى تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،
 تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ،
 منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليونين (٤.٣٣١.٠٠٠.٠٠٠ ين) ،
 (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ،
 خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ،
 إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٤ :

تسعمائة واثنان وثمانون مليونين (٩٨٢.٠٠٠.٠٠٠ ين) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٤ و ٣١ مارس ٢٠٠٥ :

بليونان وستمائة وتسعة ملايين (٢.٦٠٩.٠٠٠.٠٠٠ ين) .

(٣) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :

سبعمائة وأربعون مليون ين (٧٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ين) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيين أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء الخط الرئيسي لنقل المياه ، خزانات المياه ،

قناة مائية ، مبنى محطة طلمبات توزيع المياه ونظام الضخ للمشروع

(المشار إليها مجتمعة فيما بعد بـ «الخدمات») .

(ب) معدات ومواد لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشراؤها ؛ و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه

إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان

ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب)

من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ،

والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ،

من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني

مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة

اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك»).

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفوع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفوع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها. ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلاء المواقع ؛

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الموقع ؛

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي القوي في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة ؛

(د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق

بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ؛

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العمرة التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ؛

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة والمنتجات المشتراة في نطاق المنحة بكفاءة وقاعدية في تنفيذ المشروع ، و

(ز) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نياية عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمشابهة اتفاق بين الحكومتين بصيغ سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حُررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين بصيغ سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حُررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

واننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

وزير الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

القاهرة فى ٣ يونيو ٢٠٠٣

صاحبة السعادة

السيدة / فائزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

«أتشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٧ أغسطس ٢٠٠٢، بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتنفيذ مشروع تحسين نظام إمداد مياه الشرب بمنطقة شمال الهرم بمدينة الجيزة (والمشار إليه فيما بعد بـ «المشروع»). كما أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية:

١ - يفرض المساهمة الإضافية فى تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها، منحة تصل قيمتها إلى أربعة بلايين وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليون ين (٤٣٣١.٠٠٠.٠٠٠ ين)، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة»).

٢ - تتساح المنحة للاستخدام، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية فى حدود القيمة المحددة لكل مرحلة، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين.

(١) المرحلة ١

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ٢٠٠٤؛
تسعمائة واثنتان وثمانون مليون ين (٩٨٢.٠٠٠.٠٠٠ ين).

(٢) المرحلة ٢

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٤ و ٣١ مارس ٢٠٠٥؛
بليونان وستمائة وتسعة ملايين ين (٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ين).

(٣) المرحلة ٣ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٥ و ٣١ مارس ٢٠٠٦ :

سبعماناة وأربعون مليونين (٧٤٠.٠٠٠.٠٠٠ بن) .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعاية عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعاية المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء الخط الرئيسي لنقل المياه ، خزانات المياه ، قناة مائية ، مبنى محطة طلبات توزيع المياه ونظام الضخ للمشروع المشار إليها ستمتعة فيما بعد بـ «الخدمات» .

(ب) معدات ومواد لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشراؤها ؛ و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه

إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان

ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب)

من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ،

والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ،

من رعاية دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقوداً بالين الياباني

مع رعاية يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة

اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنتحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (وبشار إليه فيما بعد بـ «البنك»).

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلاء المواقع .

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة

الأخرى خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ والإقراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر

العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة .

(د) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية

ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق

بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها .

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم ويقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ؛

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة والمنتجات المشتراة في نطاق المنحة بكفاءة وفعالية في تنفيذ المشروع ، و
 (ز) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نهاية عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمشابة اتفاق بين الحكومتين سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حُوررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

وانتى لانتهاز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

كازويوشى أوراى